

Permanent Mission of the Republic  
Of Iraq to the United Nations

14 East 79 street  
New York, N.y. 10021  
Tel : 212-737-4433  
Fax : 212-772-1794



ممثلة جمهورية العراق الدائمة  
لدى الأمم المتحدة  
نيويورك  
هاتف : ٤٤٣٣-٧٣٧ (٢١٢)  
فاكس : ١٧٩٤-٧٧٢ (٢١٢)

كلمة

السيد محمد سعيد الصحاف  
وزير خارجية جمهورية العراق

أمام الدورة الخامسة والخمسين  
للجمعية العامة للأمم المتحدة  
٢١ ايلول / سبتمبر ٢٠٠٠

نيويورك

السيد الرئيس

يسرني أن أهنئكم لانتخابكم رئيساً للدورة الخامسة والخمسين للجمعية العامة، وأعبر عن أطيب تمنياتنا لكم بالنجاح والموفقية في مهمتكم . كما أعبر عن التقدير لمسئلكم معالي وزير خارجية ناميبيا لأدارته الناجحة لأعمال الدورة السابقة.

قبل أيام معدودة اختتمت قمة الألفية، وكانت من زاوية معينة مناسبة لمستعراض ما وصلت إليه حالة العلاقات الدولية بعد انهيار النظام الدولي ثنائي القطبية . وقد لاحظنا ازدياد عدد الدول التي تشكو من أفراد القطب الواحد في الشؤون الدولية ومدى المخاطر المترتبة على ذلك في الحاضر والمستقبل .

لقد نبه العراق منذ أكثر من عشر سنوات إلى أرهاصات العديد من المخاطر والمشاكل الأساسية التي تفاقمت ، فيما بعد ، واتصفت جزء مهم من مناقشات قمة الألفية عليها . فلقد حذر السيد الرئيس صدام حسين في شباط عام ١٩٩٠ من المخاطر الشديدة الناجمة من أفراد الولايات المتحدة الأمريكية وجموحها نحو فرض هيمنتها على العالم عموماً وعلى منطقة الخليج العربي والبلاد العربية الأخرى بشكل خاص، واستخدام الوسائل والأساليب غير الشرعية وغير الأخلاقية لتحقيق هدفها هذا بما في ذلك استخدام القوة الغاشمة والضغط والابتزاز السياسي والاقتصادي والتدخل في الشؤون الداخلية للدول وتأجيج الصراعات العرقية والدينية والطائفية واستخدام المؤسسات الدولية لخدمة السياسة الأمريكية.

كما نبه العراق ، في وقت مبكر إلى الحالات الآتية :-

١- إستغلال التقدم العلمي والتكنولوجي من قبل الدول الصناعية وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية لأغراض سياسية تفرض موجة العولمة الرأسمالية على الدول الأخرى في العالم والزعيم بأنها تشبه القدر المفروض الذي لا بد من التسليم به مهما كانت المنبئات والمخاطر التي تتضمنها موجة العولمة الرأسمالية هذه على حياة الأغلبية الواسعة من البشرية.

٢- اعتماد نهج الكيل بمكيالين في المواقف السياسية ، وعدم الاكتراث لما تفرضه أحكام التنظيم الدولي من القياسات القانونية والسياسية التي تتوازن فيها الحقوق والالتزامات في عملية تعايش المصالح بين الدول دون تفریق أو تمييز.

٣- شيوخ منطق ( القدرة والفرصة) في استغلال آليات منظمة الأمم المتحدة لاستصدار القرارات التي تصب في تحقيق أهداف سياسية أنانية لدولة واحدة أو فئة من الدول على حساب القواسم المشتركة في العلاقات الدولية ودونما اعتبار، ابتداءً، للالتزامات بموجب ميثاق الأمم المتحدة ومبادئ العدل والإنصاف . ومن هنا جاء استخدام الحصار والعقوبات الاقتصادية الشاملة كغاية بحد ذاتها ، وأستمرار سياسات التجويع وتحطيم اقتصادات الدول والمجتمعات.

٤- فرض سياسات انفرادية على المجتمع الدولي من خلال أدوات وتنظيمات خارج التنظيم الدولي واعتبار تلك التنظيمات بديلة للأمم المتحدة في الحالات التي تتوقع فيها قوى الهيمنة وعلى رأسها الولايات المتحدة ، معارضة شديدة من الأمم المتحدة لتلك السياسات الانفرادية ، كما شهدنا في عدوان حلف شمالي الأطلسي على جمهورية يوغسلافيا الاتحادية.

٥- ظاهرة تطويع وترويض القواعد المستقرة للفتون الدولي لخدمة السياسات الانفرادية لقوى الهيمنة وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية من خلال أقحام تفسيرات مُمادة وغريبة على محتوى القواعد المنكورة .. أو أهمال تلك القواعد كلياً عندما لا تستطيع تلك القوى إقحام التفسيرات الغريبة عليها . ومن الأمثلة على هذه الظاهرة الخطيرة هو المحاولات المحمومة لتقليل من أهمية مبادئ سيادة الدول والاستقلال الوطني وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول.

٦- ظاهرة التنصل عن المسؤولية في الحالات التي لا يكون فيها تحمل هذه المسؤولية مجزياً من الناحية الاقتصادية ، كما هو الحال في مسائل تلويث البيئة ، وتوسّع دائرة الفقر في العالم وتعطيل التنمية في دول الجنوب التي تتضح فيها بجلاء مسؤولية الدول الصناعية المتقدمة .

إن المخاطر والتحديات والظواهر الملبية التي أشرنا إليها وتلك التي أشار إليها المتحدثون في هذه المناقشة العامة قد أدت إلى تفكير واسع النطاق في الحلول المطلوبة لمعالجة تلك الصعوبات والمعضلات . أن العراق يرى أن نقطة الانطلاق هي أن يكون عمل الأمم المتحدة معياراً حقاً عن إرادة الشعوب والأمم جميعاً.. هكذا خرر ميثاق الأمم المتحدة ، لتحقيق نظام للأمن الجماعي على أساس المصنحة الجماعية المشتركة.

أن استقرار وفاعلية نظام الأمن الجماعي إنما يستند على التعاون بين شركاء على أساس التزامات محددة وليس الانفراد والتحكم ، كما هو حاصل اليوم . أن حق الأمم والشعوب في العيش بسلام واستقرار هو المقصد الأساسي لحفظ السلم والأمن الدوليين . وأن هذا الحق لا يمكن ضمانه إلا بربطه بشكل متين بالحق في التنمية الاقتصادية والاجتماعية ويعيداً عن الضغوط والتدخلات . وأن هذا الهدف الجماعي النبيل لا يمكن تحقيقه إلا من خلال التمسك بتنظيم الأمم المتحدة واصلاح هذا التنظيم وتطويره ليكون قادراً وكفوعاً في تحقيق هذا الهدف النبيل ، وبالذات إصلاح مجلس الأمن الذي عليه إحترام التزاماته تجاه مجتمع الدول والتقييد بوظائفه وفقاً للتفسير الصحيح لمبادئ وأحكام الميثاق . ولابد أيضاً من استعادة دور الجمعية العامة في حفظ السلم والأمن الدوليين لكي يقام التوازن المطلوب عند تقصير مجلس الأمن في الاضطلاع بمسؤولياته الأساسية بموجب الميثاق نتيجة الانفراد والتعسف في استخدام سلطاته .

أن موجة العولمة الرأسمالية التي تجتاح عالمنا اليوم قد وسعت وما تزال توسع الهوة بين الأغنياء والفقراء في العالم. وهذه الظاهرة الخطيرة تقتضي المطالبة بقوة بإرساء قواعد الشراكة الدولية الحقيقية من أجل إعادة تحقيق العدالة الاقتصادية والاجتماعية على المستويين الدولي والوطني والالتزام بمبدأ الانتفاع العنصف للجميع من التقدم العلمي والتكنولوجي، وأن تكف الدول الغنية عن استخدام العلم والتكنولوجيا كأدوات لفرض سياساتها الاستغلالية على دول وشعوب العالم . إن الشراكة الفعالة بين دول الشمال والجنوب تتناقض جوهرياً مع منطق التسلط والأفراد وتحويل العلم والتكنولوجيا إلى أدوات سياسية لاستعباد

الآخرين .. كما أن الدعوة لتحقيق الديمقراطية داخل الدول تبقى دعوة مزيفة مالم يتمك أصحاب هذه الدعوة بالنهج الديمقراطي على صعيد التعامل بين الدول وفي المنظمات الدولية . كما أن الدعوة لأحترام القانون الدولي وعنويته على الصعيد الوطنية تبقى بدون مصداقية مالم تقترن بسلوك يتأكد فيه أحترام أصحاب هذه الدعوة لنص وروح ميثاق الأمم المتحدة وقواعد القانون الدولي ، والنجوع الى القضاء الدولي في تفسير وتطبيق الأحكام القانونية لكي يضمن التوازن الدقيق بين السلطات والمسؤوليات، والحقوق والالتزامات. ثم أن تأكيد أحترام حقوق الإنسان يجب أن لا يقفل أن هذه الحقوق لا تقتصر على الحقوق المدنية والسياسية فحسب ، بل تشمل أيضاً وبنفس الأهمية والألحاح الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، وأن العالم متنوع في خلفياته الحضارية والثقافية ولا يمكن فرض المعطيات الثقافية والاجتماعية لحضارة معينة على الأمم والشعوب الأخرى.

#### السيد الرئيس

أن ما عرضته في بياني ليس كلاماً نظرياً .. فنحن في العراق عانينا وما نزال نعاني من تسلط وتصرف قوى الهيمنة بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية ، وأن إيماننا العميق بصحة موقفنا هو الذي يفسر صمود بلادنا وشعبنا في وجه جبروت القطب الواحد.

لقد دخلت العقوبات الشاملة المفروضة على العراق عامها الحادي عشر، وهي بجميع المقاييس ترقى الى مستوى جريمة ابادة الجنس البشري، وتطبيق وحشي لعقاب جماعي شامل او انتقام من شعب كامل . ولم يعد هنالك ادنى شك في ان هذه العقوبات تشكل خرقاً مستمراً وقاضحاً لميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي والقانون الدولي الإنساني .. وهذا ما اكدته تقارير وكالات الأمم المتحدة والمنظمات الانسانية ومنظمات حقوق الانسان . وآخر شهادة على ذلك هي ورقة العمل التي اعتمدها اللجنة الفرعية لتعزيز وحماية حقوق الانسان في دورتها الثانية والخمسين المعقودة في جنيف للفترة ٧/٣١ - ٢٠٠٠/٨/١٨ والتي اكدت أن العقوبات الشاملة المفروضة على العراق هي عمل غير مشروع بموجب القانون الدولي الإنساني وقوانين حقوق الانسان.

والمعروف ان الامريكان والبريطانيين يزعمون ان برنامج النفط مقابل الغذاء يقلل وطأة العقوبات الجائرة المفروضة على العراق . ولكن هذا الزعم يتساقط بسرعة عندما نعلن الارقام الصادرة من الأمم المتحدة نفسها . لقد مضى على عمل هذا البرنامج اكثر من ثلاث سنوات ونصف . صدر العراق خلالها نفطا بقيمة ٢١٦ مليار دولار . صرف منها لصندوق التعويضات في جنيف ٩٥ مليار دولار وصرف مبلغ مليار دولار للنفقات التشغيلية والادارية للأمم المتحدة في حين صرف منها لشراء احتياجات شعب العراق ٨٣ مليار دولار ، وتوجد مبالغ عاتمة وشسبه مجمدة مقدارها ١٠ مليار دولار مخصصة لبعض احتياجات العراق ولكنها غير مصروفة بسبب العراقيل التي يضعها الامريكان والبريطانيون . ومن هذه العراقيل المفصوحة تعليق عقود المواد الاسكانية ، وقد بلغ عدد العقود المعطلة لحد الآن ١١٧٣ عقدا تفوق اقياسها ملياري دولار .

والثابت أنه رغم تصاعد مطالبية المجتمع الدولي لإنهاء جريمة الايالة البعثية هذه ، الا ان دولتين دائمتي العضوية في مجلس الأمن هما الولايات المتحدة الامريكية وبريطانيا تصران على استمرار هذه الجريمة خدمة لمخططاتهما في زعزعة استقرار منطقة الخليج العربي لادامة بؤر التوتر فيها لادامة هيمنتها على المنطقة واحتلالها عسكريا وسلب ثروتها النفطية . وتعلن الولايات المتحدة صراحة أنها مستعدة لاستخدام حق النقض ( الفيتو ) ضد أي محاولة لرفع العقوبات عن العراق ، وانه لعار حقا على الولايات المتحدة عندما أعلنت وزيرة خارجيتها مادلين اولبرايت في برنامج تلفزيوني حيث قالت أن موت نصف مليون طفل عراقي هو ثمن مقبول لاستمرار العقوبات .

واذا أخذنا بالأعتبار والغرض مخرج الأمر أن الدول الأعضاء في الأمم المتحدة قد أعطت مجلس الأمن الترخويل بأن يعمل ( نائبا عنها ) بشرط أن يتم هذا العمل وفقا لمقاصد ومبادئ الأمم المتحدة ( المادة ٢٤ من الميثاق ) ، فإن مجلس الأمن ، في حالة العقوبات الشاملة التي فرضها على العراق ، قد تجاوز مقاصد ومبادئ الميثاق ، وأصبح غطاءا لممارسة سياسة إبادة جماعية ضد شعب كامل .. لذلك أصبح حريا بالدول الأعضاء في الأمم المتحدة ان تقول رأيها في مدى أمانة مجلس الأمن على هذا الترخويل . ومن الجدير بالذكر هنا أن المادة (٢٥) من الميثاق نصت على أن يتعهد أعضاء الأمم المتحدة بقبول قرارات مجلس الأمن وتنفيذها وفقا لميثاق الأمم المتحدة .. أي أن العقوبات الشاملة المفروضة على العراق والتي عدت غير مشروعة من وجهة نظر القانون الدولي الانساني وقوانين حقوق الانسان .. تصبح بالنتيجة غير ملزمة للتنفيذ من قبل الدول الاعضاء في الأمم المتحدة .

## الصيد الرئيس

لا بد من الإشارة الى ان بلادي تتعرض الى عدوان يومي مستمر تقوم به الطائرات الأمريكية والبريطانية في منطقتي حظر الطيران المفروضتين بقرار انفرادي من حكومتني واشنطن ولندن على شمال العراق وجنوبه . وتنطلق طائرات العدوان من قواعد لها في الأراضي السعودية والكويتية والتركية. ان هذا العمل العسكري المستمر الذي يخرق حرمة وسيادة العراق لا يمكن اية صفة شرعية ولا يستند الى أي قرار ملزم صادر عن الجهة المختصة في الأمم المتحدة ، بل هو عمل انفرادي غير مشروع تقوم به الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة .

لقد تجسدت هذه الاعمال العدوانية بالتدخل في الشؤون الداخلية للعراق من ناحية ومواصلة الأعمال العسكرية العدوانية ضد العراق من ناحية أخرى من خلال فرض منطقتي حظر الطيران.

ان ما يؤكد الطبيعة اللاشعرعية لفرض منطقتي حظر الطيران الاعلانات الرسمية التي صدرت عن روسيا الاتحادية وفرنسا والصين والتي عبرت عن موافقتها باعتبار فرض هاتين المنطقتين لا يستند الى اية اسس قانونية منذ البداية . كما أكد هذا الموقف الأمين العام السابق للأمم المتحدة حين أوضح في كتابه UNVANQUISHED بأن الادعاء الأمريكي بأن قرار مجلس الأمن ١٨٨ (١٩٩١) يخول الهجوم على العراق ليس له اساس وان فرض مناطق حظر الطيران لم يحظ بدعم مجلس الأمن أبداً. وانما هو عمل انفرادي تمارسه حكومتنا واشنطن ولندن.

لقد نجم عن أعمال العدوان الأمريكية البريطانية على العراق خسائر مادية ومعنوية جسيمة وأضراراً بليغة في البنى التحتية المدنية . وكانت حصيلة الخسائر البشرية لغاية اليوم أكثر من ٣٠٠ شهيد ومايزيد على ٩٠٠ جريح من المدنيين . ان الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا تتحملان المسؤولية عن أعمال العدوان هذه والنتائج التي تترتب عليها كافة بموجب قواعد المسؤولية الدولية في القانون الدولي. ويشارك مع هاتين الدولتين في المسؤولية بموجب ذات القواعد كل من السعودية والكويت وتركيا على اسس الدعم والمساعدة المقدمة من جانبها

لتنفيذها. وتقدم الحكومة السعودية تسهيلات وقواعد عسكرية الى المعتدين الامريكان والبريطانيين في رفحة والظهران وقاعدة خميس مضيط وقاعدة الجوف وقاعدة تبوك حيث تنطلق عشرات الطائرات الحربية الامريكية والبريطانية من هذه القواعد لتعتدي على العراق . أما في الكويت فإن حكام الكويت يقدمون الخدمات والتسهيلات في قاعدتي علي السالم واحمد الجابر اضافة الى التمويل المالي للعدوان الامريكي البريطاني اليومي على العراق.

السيد الرئيس

نقد نفذ العراق الالتزامات المفروضة عليه في قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، وبالتالي فإن النتيجة المنطقية التي يفترض أن تترتب على ذلك هي رفع الحصار المفروض عليه. كما يستلزم الميثاق اداة العدوان الامريكي البريطاني على العراق وترتيب المسؤولية الدولية بكل ما تعنيه من الناحية القانونية على مرتكبي العدوان والمشاركين فيه وهم المملكة العربية السعودية والكويت اضافة الى تركيا.

السيد الرئيس

لايمكننا بأي حال من الاحوال، التعامل مع أي موقف ظالم بتجاهل سجل تنفيذنا لالتزاماتنا وينكر علينا استحقاقنا المشروع لرفع الحصار حسبما يقتضيه الميثاق والتفسير المسليم لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة. ان المثال الصارخ على تجاهل سجل تنفيذنا لالتزاماتنا وإنكار حقوقنا برفع الحصار عن بلادنا هو ماقامت الولايات المتحدة الامريكية وبريطانيا بتمريره في قرار مجلس الأمن ١٢٨٤ (١٩٩٩) من عين لحقوق العراق وتشويه لما قام به العراق من تنفيذ كامل لالتزاماته بموجب قرارات مجلس الامن ذات الصلة وخاصة القرار ٦٨٧ (١٩٩١) . أن القرار ١٢٨٤ لايمثل حلا على الاطلاق ولايعدو أن يكون في محصلته الأساسية سوى نعبة مقصودة لتمريرالسياسة الامريكية المناهضة للعراق والمتجسدة في ادامة الحصار عليه الى امد غير منظور. ولذا فقد أعلننا بوضوح اننا لن نتعامل مع هذا القرار.

ان منطقة الشرق الأوسط تعاني من وضع خطير ناجم عن امتلاك الكيان الصهيوني المحتل لفلسطين العربية ترسانة هائلة من أسحة الدمار الشامل بكل أنواعها النووية والكيميائية والبايولوجية والصواريخ بعيدة المدى. ان الكيان الصهيوني المحتل لفلسطين يرفض الانضمام الى معاهدة عدم الانتشار ويرفض اخضاع منشآته النووية لنظام الضمانات الشامل للوكالة الدولية للطاقة الذرية. ان هذا الموقف ، فضلا عن تهديده الخطير للمسلم والأمن في منطقة الشرق الأوسط والعالم ، يفضح سيامة الكيل بمكيالين التي تتبعها الولايات المتحدة الأمريكية التي تصنح الكيان الصهيوني وتدعمه بلا حدود وتتقصد اغفال الفقرة (١٤) من قرار مجلس الأمن ٦٨٧ (١٩٩١) التي نصت على ان الاجراءات التي يجري تطبيقها على العراق ينبغي ان تطبق على الدول الاخرى في المنطقة من أجل جعل منطقة في الشرق الأوسط خالية من اسلحة التدمير الشامل وجميع فذائف ايصالها ، وهدف فرض حظر عالمي على الاملحة الكيميائية . ان مجلس الأمن لم يتخذ اية خطوة في هذا المضمار بالرغم من ان العراق نفذ الاجراءات المطلوبة منه وبالتالي كان تصرف مجلس الأمن تحت الضغط الامريكي في هذا السياق مثالا صارخا لمياسة الكيل بمكيالين.

اشكركم سيادة الرئيس